

## في شرح ابن عقيل دراسة لغوية منهجية

الدكتور: حمدى محمد محمد فتح الباب

### المقدمة

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك من كتب النحو المشهود لها عند الباحثين والدراسين ، فمن الناحية اللغوية أجده يستعمل ألفاظا لا تليق للتعلم وبخاصة للنشء نحو كلمة (سكران) عند حديثه عن الممنوع من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون مع العلم أن مثلتها في نفس السياق من الكلمات أرقى وأفضل مثل (غضبان وطمآن) ، وعلى المستوى المنهجي أجده يتحدث عن قضايا مرتبطة بعضها ببعض ثم يُدخل بداخلها قضية أخرى ثم يعود للقضية الأصلية من جديد ، وهذا يُشتت المتلقى ، ويُورد مصطلحات نحوية للمرة الأولى ولا يوضح المقصود بها ثم يذكرها ثانية ويقوم بتوضيحها والأولى يوضحها أولا، من أجل هذا حاولتُ أن أصحح هذه القضايا أمام قارئ العربية وحاولت التصويب ، نفعنا الله بما علمنا وعلمنا ما ينفعنا.

أولاً: من الناحية اللغوية:

١ - البذل:

يقول ابن مالك:

مطابقا ، أو بعضا ، أو ما يشتمل .: عليه ، يُلْفَى ، أو كمعطوف ببل

وذا للإضراب أعزُّ ، إن قصدا صحب .: ودُونَ قصد غلط به سلب<sup>(١)</sup>  
يقول ابن عقيل: " البديل على أربعة أقسام: الأول: بديل الكل من الكل  
... الثاني: بديل البعض من الكل"<sup>(٢)</sup> ، والحقيقة أن الكثير من اللغويين  
والنحويين نص على أن اقتران كل ، وبعض بأل من الأخطاء ، ولذلك  
تحدث ابن هشام عن انواع البديل قائلاً عن النوعين الأولين لغة  
صحيحة: "وأقسام البديل أربعة: الأول بديل كل من كل .... والثاني بديل  
بعض من كل.."<sup>(٣)</sup> ، وبين ابن هشام في شرح قطر الندى السبب في  
عدم إضافة (أل) إلى كل وبعض بقوله عن أقسام البديل: "وأقسامه ستة:  
أحدها: بديل كل من كل ... وإنما لم أقل: بديل الكل من الكل حذرا من  
مذهب مَنْ لا يجيز إدخال أل على كل ، وقد استعمله الزجاجي في  
جمله، واعتذر عنه بأنه تسامح فيه موافقة للناس"<sup>(٤)</sup> أما في مغني اللبيب  
فقد أضاف ابن هشام أل إلى كلمة كل عند حديثه عن التوابع بقوله:  
"مسألة نحو ك ﴿أما برب العالمين رب موسى وهارون﴾<sup>(٥)</sup> يحتل بديل

(١) ألفية ابن مالك ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٣٢م : ص ٤٩ .

(٢) شرح ابن عقيل تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ،  
بيروت ، ٢٠٠٢م : ٢٢٧/٢ .

(٣) أوضح المسالك تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ،  
بيروت ، ٢٠٠٦م : ٣٥٧/٣ .

(٤) شرح قطر الندى لابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة  
العصرية ، صيدا، بيروت، ١٩٨٨، ص ٣٣٥ .

(٥) سورة الأعراف : الآية (١٢١) .

الكل من الكل" (١)، هذا بالإضافة إلى أن تقسيم النحاة للبدل إلى أربعة أقسام فقط وتبعية ابن عقيل لهم فيه نظر، فقد أضاف السيوطي نوعاً خامساً أسماه: (بدل كل من بعض) مستشهداً بآية من القرآن الكريم ، يقول السيوطي: "وإثبات بدل الكل من البعض لوروده في الفصح ، نحو قوله تعالى: ﴿يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً جنات عدن﴾ (٢) فجنات أعربت بدلاً من الجنة وهو بدل كل من بعض وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة" (٣)

## ٢ - الصفة الممنوعة من الصرف:

يقول ابن مالك عن الحالة الأولى من الصفة الممنوعة من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون:

زائداً فعلان في وصف تسلم .: من أن يرى بتاء تأنيث حُتم (٤)

يقول ابن عقيل: "يُمنع الاسم من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون بشرط ألا يكون المؤنث في ذلك مختوماً بتاء التأنيث ، وذلك نحو: سكران ، وعطشان، وغضبان فتقول: هذا سكران ، ورأيت سكران ، ومررتُ بسكران ، فتمنعه من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون ،

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام ، تحقيق: د.مازن المبارك ، دار الفكر، بيروت ط١، ١٩٩٨، ص٥٣٤.

(٢) سورة مريم الآية (٦٠) .

(٣) همع الهوامع للسيوطي ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ط١ ، ١٣٢٧ هـ ، ١٢٧/٢.

(٤) ألفية ابن مالك : ص ٥٥ .

والشرط موجود ؛ لأنك لا تقول للمؤنثة: سكرانة ، وإنما تقول: سَكْرَى" (١)، وكان الأولي بابن عقيل أن يستعمل لفظاً آخر للدلالة على هذا النوع مثل غضبان أو عطشان فهذا أفضل من لفظ (سكران) للمذكر ، (وسكرانه) للمؤنثة وذلك حرصاً على المتلقي ، وبخاصة إذا كان من النشء الذي يتلقي اللغة على سبيل التعلم الصحيح من خلال اللفظ والمعنى ، وعندما تحدث ابن هشام عن هذا النوع من الصفات لم يذكر أمثلة على الرفع أو النصب أو الجر بل أكتفى بذكر الكلمات التي تمثله وذكر منها: (غضبان - عطشان - سكران) (٢).

ثانياً: من الناحية المنهجية:

١ - في باب الاستثناء:

يقول ابن مالك:

ما استثنيت إلا مع تمام يَنْصَب .: وبعد نفي أو كفي انتُخب.

اتباع ما اتصل ، وانصب ما انقطع .: وعن تميم فيه إبدال وقع (٣)

يقول ابن عقيل: "حكم المستثني بـ (إلا) النصب إن وقع بعد تمام الكلام الموجب سواء كان متصلاً أو منقطعاً ، نحو: قام القوم إلا زيداً ... وقام القوم إلا حماراً ... و(زيداً) ، منصوب على الاستثناء ، وكذلك حماراً)

(١) شرح ابن عقيل : ٢٩٦/٢ .

(٢) انظر : أوضح المسالك : ١٠٩/٤ .

(٣) ألفية ابن مالك : ص ٣٣ .

(١) ، في تعليق ابن عقيل السابق تحدث عن حكم المستثنى بالإ التام الموجب وهو النصب سواء كان متصلاً أو منقطعاً، ثم تحدث عن حكم المستثنى بالإ التام غير الموجب بقوله: "فإن وقع بعد تمام الكلام الذى ليس بموجب، وهو المشتمل على النفي، أو شبهه، والمراد بشبه النفي: النهي ، والاستفهام – فإما أن يكون الاستثناء متصلاً ، أو منقطعاً ، والمراد بالمتصل: أن يكون المستثنى بعضاً مما قبله ، وبالمقطع: ألا يكون بعضاً مما قبله" (٢) ، والملاحظ على قول ابن عقيل أنه عندما تحدث عن النوع الأول ذكر الاستثناء المتصل والمنقطع ولم يبين معناهما ، وعندما تحدث عن النوع الثاني بين المقصود بهما ، وكان الأولي به أن يوضح المقصود بهما عندما تعرض لهما أولاً ، فالمصطلح لا بد من توضيحه عندما يذكر لأول مرة ، وليس من عادة البحث الجيد أن يوضح المعنى المقصود به عندما يذكر ثانية.

## ٢ - الممنوع من الصرف لعلة واحدة:

تعرض ابن مالك للأسماء التى تمنع من الصرف لعلة واحدة ، وذكر أنهما شيئان: ألف التأنيث سواء كانت مقصورة أو ممدودة ، وصيغة منتهي الجموع على وزن مفاعل أو مفاعيل ، وتحدث أولاً عن النوع الأول (٣) ، ثم جاء بالصفات الممنوعة من الصرف لعلتين ذاكراً منها

(١) شرح ابن عقيل: ٥٤٣/١.

(٢) المرجع السابق: ٥٤٤/١.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل: ٢٩٤/٢ ، ٢٩٥.

ثلاثة أنواع<sup>(١)</sup>، ثم عاد وتحدث عن صيغة منتهي الجموع الممنوعة من الصرف لعدة واحدة<sup>(٢)</sup>، ثم تحدث عن الأعلام الممنوعة من الصرف لعلتين العَلَمِيَّة وشئٍ آخر، أى أنه أقحم صيغة منتهي الجموع بين الصفات والأعلام ، وكان الأولى أن يجئ بصيغة منتهي الجموع بعد ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة مباشرة حتى يتم الحديث عن قضية متصلة ، وبعد ذلك ينتقل إلى قضية أخرى، وجاء ابن عقيل شارحاً على نفس نظم ابن مالك دون أى تعديل أو تنظيم في المنهج أو حتى الإشارة إليه ، وهذا في المنهج التأليفي يُشئت المتلقي ، ويصعب عليه الانتقال من قضية إلى أخرى ثم العودة إلى القضية الأولى الأصلية على نمط الاستطراد المتبع في كتب الأدب القديمة على نحو ما جاء عند الجاحظ والمبرد وغيرهما وإذا نظرنا إلى ابن هشام في أوضح المسالك فسوف نجده قد رتب الممنوع من الصرف لعدة واحدة ترتيباً منطقياً ، فبدأ بألف التأنيث المقصورة ثم الممدودة ، وأردف بصيغة منتهي الجموع ، وبعدها انتقل للممنوع من الصرف لعلتين فبدأ بالصفة ، وأردف بالعلم<sup>(٣)</sup>.

### ٣ - الممنوع من الصرف لعلتين:

يقول ابن مالك:

---

(١) انظر: المرجع السابق: ٢/٢٩٥ ، ٢٩٩ .

(٢) انظر: المرجع السابق: ٢/٢٩٩ .

(٣) انظر: أوضح المسالك: ٤/١٠٧ ، ١٠٨ .

وما يصير علما من ذى ألف .: زيدت لإلحاق فليس ينصرف<sup>(١)</sup>  
يقول ابن عقيل: "ويُمنع صرف الاسم - أيضا- للعلمين وألف الإلحاق  
المقصورة كَعَلَقَى وَأَرْطَى ، فنقول فيهما علمين: هذا عَلَقَى، ورأيتُ علقى  
، ومررتُ بعلقى ، فتمنعه من الصرف للعلمية وشبه ألف الإلحاق  
بالتأنيث"<sup>(٢)</sup> ، وكان ابن مالك وابن عقيل قد تحدثا عن ألف التأنيث  
المقصورة والممدودة<sup>(٣)</sup> قبل الصفات والأعلام الممنوعة من الصرف ،  
ففى بداية الباب تحدث عن الاسم المعرب والمبني ، والمنصرف وغير  
المنصرف ، وعن علامات الإعراب ، وعن علامة جر الممنوع من  
الصرف بالفتحة والكسرة ، ثم انتقلا إلى سبب منع الاسم من الصرف  
لعلة واحدة فتحدثا عن ألف التأنيث المقصورة والممدودة، وعن الوصفية  
وشئى آخر ، وذكرنا الأعلام الممنوعة من الصرف لعلتين ومنها خمسة  
أنواع ، ثم تذكرنا بعد هذا كله ألف الإلحاق بالتأنيث ، وكان الأولي أن  
يذكرها ابن مالك أولا مع ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة حتى تكتمل  
قضية نحوية متصلة ، ومن ثم كان الاولي بابن عقيل أيضاً أن يشير  
إلى ذلك أو يعلق عليه ، لكن بدون ذلك فقد شرح ابن عقيل قول ابن  
مالك والسلام.

#### ٤ - الممنوع من الصرف بالنقل:

(١) ألفية ابن مالك : ص ٥٦ .

(٢) شرح ابن عقيل: ٣٠٦/٢ .

(٣) شرح ابن عقيل: ٢٩٤/٢-٢٩٥ .

تابع ابن مالك افتراضات النحاة الذهنية ، وتابعه ابن عقيل عندما أورد كلمة (زيد) على أنه اسم امرأة لا اسم ذكر ، وجعلها ممنوعة من الصرف على أنه اسم مؤنث ثلاثي ساكن الوسط منقول من المذكر إلى المؤنث ، يقول ابن مالك:

فوق الثلاث ، أو كجور ، أو شقر .: أو زيد : اسم امرأة لا اسم ذكر<sup>(١)</sup> ويقول ابن عقيل: "ومما يمنع صرفه أيضاً العلمية والتأنيث ... وإن كان على ثلاثة أحرف ، فإن كان مُحرك الوسط مُنْع أيضاً كسَقْر ، وإن كان ساكن الوسط فإن كان أعجمياً كجُور - اسم بلد ، أو منقولاً من مذكر إلى مؤنث كزيد اسم امرأة منع أيضاً"<sup>(٢)</sup>، ونُقِلَ الاسم (زيد) من المذكر إلى المؤنث افتراض ذهني وبخاصة هذا الاسم ؛ لأن القرآن الكريم ذكره مذكراً حين قال: ﴿فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها﴾<sup>(٣)</sup>، وعلّة ذلك المنع عند النحاة أنه للعلمية والتأنيث ، والافتراض الذهني هذا لا يتصوره المستعملين للغة ، وإن كان يتصوره بعض النحاة ، وهذا بدوره يصعب تصوره على الدارسين والمستعملين للغة، وقد سار ابن عقيل خلف ابن مالك شارحاً وتابعاً لبعض النحاة في هذه المسألة دون تعليق أو إشارة.

## ٥ - نصب المضارع:

(١) ألفية ابن مالك: ص ٥٦.

(٢) شرح ابن عقيل: ٣٠٣/٢ ، ٣٠٤.

(٣) سورة الأحزاب : الآية (٢٧).



يقول ابن مالك:

والفعلُ بعد الفاءِ في الرّجا نُصبٌ .: كَنَصَبٍ ما إلى التمني يَنْتَسِبُ<sup>(١)</sup>  
يقول ابن عقيل: "أجاز الكوفيون قاطبة أن يُعامل الرجاء معاملة التمني،  
فينصب جوابه المقرون بالفاء، كما نُصب جواب التمني ، وتابعهم  
المصنف ، ومما ورد منه قوله تعالى ﴿لعلي أبلغ الأسباب أسباب  
السموات فاطلع﴾<sup>(٢)</sup> قراءة مَنْ نصب (أطلع) وهو حفص عن عاصم"<sup>(٣)</sup>  
، والحقيقة أن هذه القضية كان من المفروض أن تأتي مع نصب  
المضارع بعد فاء السببية<sup>(٤)</sup> ، ولكن ابن مالك وتبعه ابن عقيل جاء بها  
بعد جزم المضارع في جواب الطلب، وجزمه باسم الفعل ، أو بلفظ  
الخبر<sup>(٥)</sup>، وكان الأولي بابن عقيل أن يستعمل كلمة (أوجب) عند  
الكوفيين بدلا من (أجاز) بدليل قول ابن مالك: والفعل بعد الفاء في  
الرجاء نُصب ، ولم يقل جاز نصبه ، وشبه ابن مالك نصب المضارع  
بعد الرجاء بنصبه بعد التمني حين قال: كَنَصَبٍ ما إلى التمني ينتسب ،

---

(١) ألفية ابن مالك : ص ٥٨ .

(٢) سورة غافر: الآية (٣٦، ٣٧)

(٣) شرح ابن عقيل: ٣٢٩/٢ .

(٤) انظر: شرح ابن عقيل: ٣٢١/٢ .

(٥) انظر. شرح ابن عقيل: ٣٢٩/٢ .

يقول ابن هشام: "وألحق الفراء الترجي بالتمني بدليل قراءة حفص (فأطلع) بالنصب" (١).

### المصادر والمراجع

- ١- السيوطي : جلال الدين عبد الله بن أبي بكر.  
مع الهوامع شرح جمع الجوامع ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ط ١ ،  
١٣٢٧هـ
- ٢- ابن عقيل: قاضي القضاة بهاء الدين بن عبد الله.  
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد  
الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت، ٢٠٠٢م.
- ٣- ابن مالك: محمد بن عبد الله.  
ألفية ابن مالك ، دار الكتب المصرية ، ١٩٣٢م.
- ٤- ابن هشام: عبد الله جمال الدين بن يوسف.  
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين  
عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت، ٢٠٠٦م.  
- شرح قطر الندى ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ،  
المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ٢٠٠٦م.  
- مغني اللبيب، تحقيق: د. مازن المبارك ، دار الفكر ، بيروت ،  
ط ١ ، ١٩٩٨م.

---

(١) أوضح المسالك: ١٧٣/٤ .